دور الشفافية في تنمية ونجاح الخوصصة مع إشارة إلى حالة الجزائر

أ. محمد ساحل

mohamedsahel50@yahoo.fr:

المركز الجامعي خميس مليانة

الملخص:

تهدف الدراسة إلى إبراز دور الشفافية في تنمية ونجاح الخوصصة ومعرفة واقع ذلك في الجزائر ، هذا وتوصلت الدراسة إلى أن للشفافية دور أساسيا ومحوريا في نجاح وتنمية برامج الخوصصة من خلال إعطائها المصداقية اللازمة وتوفير الثقة بين الأطراف المقبلين على شراء ممتلكات الدولة وكذا فسح المجال للأجانب للمشاركة في تنمية الخوصصة من خلال توفير المناخ الملائم للإستثمار الذي يعتبر توفير الشفافية فيه أحد ركائزه الأساسية.غير أن تطبيق الشفافية لتحقيق هدف نجاح وتنمية الخصخصة يتطلب توفير معطيات إقتصادية دقيقة نابجة عن جهاز إحصاء مستقل غير خاضع لجهة سياسية معينة تسخره لخدمة مصالحها الشخصية من خلال تضليل تلك المعطيات،وكذا نشر هذه المعطيات الإقتصادية بصفة دورية ، ومحاربة الفساد خاصة الرشوة منه.

وتبقى حصيلة الخوصصة في الجزائر متواضعة خصوصا إذا ما قورنت بحصيلة الخوصصة في كل من المغرب وتونس ويرجع ذلك إلى وجود العديد من المعوقات التي تعترض مسار الخوصصة في الجزائر.و يعد الإفتقار إلى الشفافية أحد هذه المعوقات ، فقد تميز مسار الخوصصة في الجزائر بعدم وضوح المعالم والبيروقراطية والشروط المسبقة مما أعطى إشارات سلبية لدى المستمثرين المقبلين على شراء مؤسسات الدولة.ضف إلى ذلك ضعف أداء البورصة في مجال الخوصصة ، كل ذلك جعل برنامج الخوصصة في الجزائر يتميز بعدم توافر الشفافية مما ساهم في تواضع النتائج.

مقدمة:

تتجه العديد من الدول سواء المتقدمة أو النامية نحو تحويل العديد من أنشطتها الإقتصادية من القطاع العام إلى القطاع الخاص للحد من تدخل حكومات هذه الدول في ملكية وإدارة هذه الأنشطة فيما عدا الأنشطة السيادية،فإن إعادة الهيكلة الإقتصادية بطريقة خوصصة تلك الأنشطة قد تقوم بها هذه الدول طواعية أو في إطار متطلبات العولمة المفروضة من قبل المؤسسات الإقتصادية الدولية لأغراض إصلاح هياكلها الإقتصادية.

وارتفع عدد الدول التي طبقت الخوصصة من 14 دولة في العالم سنة 1988 إلى أكثر من 60 دولة في العالم سنة 2005 [i] ،و تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن 62 دولة نامية قامت باجراء 400 عملية خوصصة في سنتي 2004 و2005 بقيمة 90 مليار دولار ، وقد ارتفع العدد سنة 2005 بنسبة 15% عن سنة 2004 ، في حين ارتفعت القيمة الإجمالية لعمليات الخوصصة بنسبة 72% لتصل إلى 57 مليار دولار سنة 2005 [ii].

والخوصصة لاتتم بطريقة إرتجالية أو تلقائية وإنما تتطلب أعمالا كثيرة و عقودا و إتفاقيات لتقديم الخدمات الفنية والمالية والإستشارات ، وكل ذلك وفقا للأنظمة والقوانين المعمول بها،ونتيجة لكثرة الأعمال فإنه لابد من توافر الشفافية فيها . والسؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح : ماهو دور الشفافية في نجاح وتنمية الخوصصة ؟، وماهي شروط تطبيق الشفافية لتحقيقها هذا الدور؟ . وما هو واقع ذلك في الجزائر أسئلة نحاول الإجابة عنها من خلال تناول النقاط التالية:

أولا– مفهوم ومؤشر وأهمية الشفافية:

لعل هذا المصطلح الحديث الخاص بالمعاملات الإقتصادية أصبح موضوع الساعة بالنسبة لرجال الأعمال ومتخذي القرار،وبطبيعة الحال فإن الشفافية لها علاقة بوفرة المعلومات عند اتخاذ أي قرار،فقد تكون المعلومات مكلفة وهذا مايؤدي إلى عدم الدخول في اتخاذ أي قرار، أو قد تكون موجودة ولكنها غير متوفرة عند اتخاذ أي قرار .

وفيما يلي سوف يتم التعرض إلى مفهوم الشفافية و مؤشرها و أهميتها :

1– مفهوم الشفافية:

تعني الشفافية "الوضوح التام في اتخاذ القرارات ورسم الخطط والسياسات وعرضها على الجهات المعنية بمراقبة أداء الحكومة نيابة عن الشعب وخضوع الممارسات الإدارية والسياسية للمحاسبة والمراقبة المستمرة"[iii]

وفي تعريف آخر"الشفافية توافق إحلال بيئة تكون فيها المعلومات عن الشروط والقرارات والأعمال متوفرة وواضحة ومفهومة من جميع الفاعلين في السوق و يكون تقديم المعلومات الشفافة والمفيدة عن السوق المالية وعمليتهم أساسيا لوجود سوق مالي يطبعه الإنضباط والحيوية."[iv]

2. مؤشر الشفافية :

تصدر منظمة الشفافية الدولية التي تأسست عام 1993 كمنظمة غير حكومية مقرها برلين / ألمانيا ، مؤشر الشفافية أو(مؤشر النظرة للفساد) منذ عام 1995 لتعكس درجة التحسن في ممارسة الإدارة الحكومية و الشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية و جهود محاربة الفساد ، هذا الأخير عرفته منظمة الشفافية الدولية عدم الشفافية (الفساد) على أنه "استغلال المناصب العامة لتحقيق مصالح خاصة ".يحاول المؤشر عبر مجموعة من المسوحات ومصادر معلومات معتمدة تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة و تأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها .

أ- مكونات المؤشر :

يستند المؤشر إلى 14 مسحا ميدانيا قامت بها 7 مؤسسات دولية مستقلة ترصد آراء المستثمرين المحليين والأجانب والمتعاملين مع الإدارات الحكومية المعنية والخبراء والمحللين حول الإجراءات المتبعة ودرجة المعاناة التي تعترضهم في تنفيذها وتستمزج آراءهم حول نظرتهم في مدى تفشي الفساد و الرشوة .

ب – دليل المؤشر :

- صفر (يعني درجة فساد عالية)
- 10 (يعني درجة شفافية عالية)
- ما بين صفر – 10 مستويات متدرجة من الشفافية (النظرة للفساد)

ج . وضع الدول في المؤشر[v]:

غطى المؤشر لسنة 2005 ، 159 دولة منها تسع عشرة دولة عربية ، مقارنة مع 146 دولة ، منها ثماني عشرة دولة عربية لسنة2004 ، وتصدرت سلطنة عمان المؤشر عربيا وحلت في المرتبة 28 عالميا، تلتها الإمارات في المرتبة 30 عالميا ، قطر في المرتبة 32، البحرين في المرتبة 36 ، الأردن في المرتبة 37 ، تونس في الرتبة 43 ، الكويت في المرتبة 45، وكل من السعودية وسوريا ومصر في المرتبة 70 .

3- أهمية الشفافية: وتسمح الشفافية من تحقيق جملة من المزايا نلخصها فيمايلي:

- تحقيق المصلحة العامة والمساعدة في إتخاذ القرارات الصحيحة.
- توفير النجاح و الإستمرارية لأية منظمة تريد مكافحة الفساد بكل أشكاله.

– تسهيل جذب الإستثمارات وتشجيعها وإنعاش السوق المالي وإزالة العوائق البيروقراطية والروتينية.

– دور الشفافية في تنمية الخوصصة.

ثانيا– الخوصصة:المفهوم . الأهداف . الأساليب . الصعوبات :

تستحوذ عبارة الخوصصة على اهتمام معظم دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية، ولا يوجد مفهوم دولي متفق عليه لكلمة الخوصصة ، حيث يتفاوت مفهوم هذه الكلمة من مكان إلى آخر ومن دولة إلى أخرى ، ولا تعد الخوصصة غاية بحد ذاتها إنما هي وسيلة أو أداة لتحقيق العديد من الأهدا ، كذلك ليست هناك طريقة واحدة للقيام بالخوصصة ، بل هناك العديد من الطرق ، بالإضافة إلى وجود صعوبات تعترض الخوصصة .

1– مفهوم الخوصصة:

تعد الخوصصة مفهوما جديدا، حيث لم تظهر ولم تتطور بشكلها وبمعناها الحالي، إلا في بداية الثمانينات من خلال التجربة البريطانية. فمنذ ذلك الحين أصبحت تعرف تطورات في مختلف جوانبها، إلى درجة أن البحوث والندوات حولها تضاعفت بسرعة فائقة، فعلى سبيل المثال في سنة 1986 بلغت الكتابات حولها في المجلات والدوريات الأنجلوسكسونية ما يفوق عن الألف موضوع حسب ما أحصته "La Reason Foundation".

ونظرا لاختلاف التعاريف حول الخوصصة، بقيت مفهوما غير موحد سواء من الجانب النظري أومن الجانب التطبيقي لتعدد أشكال وتقنيات العملية وتطورها باستمرار.

وفيما يلي وفيما يلي نقف عند بعض تلك المفاهيم:

. يشير أحد التعريفات للخوصصة بأنها"إعادة نقل حقوق الملكية من الدولة عادة إلى فرد أو أسرة أو مجتمع وبذلك تؤول السلطات التي كانت ما قبل ذلك في يد الدولة إلى القطاع الخاص ".[vi]

. ويرى البعض الآخر أن الخوصصة لا تعتبر غاية في حد ذاتها بقدر ما هي أداة من برنامج شامل ذي أدوات متعددة، يهدف إلى إصلاح الاقتصاد في دولة ما، وهي تعرف بنقل ملكية أو إدارة نشاط اقتصادي ما إما جزئيا أو كليا من القطاع العام إلى القطاع الخاص.[vii]

. أما (سلفيادورادو، وريك مولز) فقد قدما تعريفين للخوصصة التعريف الأول وينادي به أصحاب المدرسة الاقتصادية التابعين لمدرسة الفكر الكلاسيكي الحديث وهو تحويل مؤسسة أو استثمار عام أو أصول مؤسسة عامة إلى ملكية القطاع الخاص والتعريف الثاني ينادي به أصحاب مدرسة السياسية العامة وهو "تحويل مؤسسة مملوكة للقطاع العام أو تدار على أساس بيروقراطي إلى منظمة ذات استقلال ذاتي ثم قياس الأداء فيها من خلال معايير آليات السوق."ويجمع أصحاب المدرسين على الأهداف

الرئيسية والمتعلقة بتحفيز المنظمات الحكومية لتكون أكثر مرونة وإبداعا وذات كفاءة واستجابة عالية لرغبات الزبائن.[viii]

. في الجزائر تجد الأمر 01. 04 قد عرفت مادته رقم 13 الخوصصة على أنها "كل صفقة تتجسد في تقل الملكية إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين خاضعين للقانون الخاص من غير المؤسسات العمومية".[ix]

ومهما تكن الإختلافات في تعريف الخصخصة يمكننا تعريفها "**بأنها العملية التي يتم على إثرها تحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص بهدف تحسين الأداء وتحقيق الكفاءة الإقتصادية واستغلال أفضل للموارد المتاحة**".

2– أهداف الخوصصة:

وهناك عددا من الأهداف المرجوة من سياسة الخصخصة،قد تتنوع من دولة إلى أخرى حسب المتطلبات والإحتياجات منها،إلا أنها بشكل عام تجتمع في الأهداف التالية :[x]

– تشجيع وتعزيز الكفاءة الإقتصادية عن طريق تعزيز الأسواق والمنافسة.

– إعادة تحديد دور الدولة بمايسمح لها بالتركيز على التحكم والإنضباط أوالإدارة.

– تخفيف الأعباء المالية المخصصة للمشروعات العامة،وذلك في محاولة للوصول إلى ضوابط مالية واستقرار على المستوى الكلي للبنيان الإقتصادي.

– تخفيف خدمة الديون العامة.

– تحرير الموارد المالية المحدودة في الدولة،وذلك لتمويل قطاعات أخرى مثل التعليم والصحة.

– خلق أو نشوء إستثمار جديد،متضمنا الإستثمار الأجنبي الخاص.

– تعبئة الموارد المحلية للتنمية وتوسيع قاعدة الملكية.

وتتنوع أهداف الخصخصة بين سياسية وإقتصادية ومالية وإجتماعية،وتختلف أولوية هذه الأهداف تبعا للأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية في كل دولة.

و في الجزائر تتمثل أهداف الخوصصة في :[xi]

- إعفاء الدولة من التسيير المالي للنشاطات غير الإستراتيجية .
- جذب رؤوس أموال جديدة .
- ترقية إدارة عصرية ، بتبني كفاءات وتقنيات تسيير جديدة وفعالة بتطوير التكوين.
- ضمان استمرار النشاط والمؤسسة .
- ضمان الحفاظ على زيادة التشغيل وترقية طرق حوافز جديدة.
- إدماج وترقية المنافسة للتحضير لإنفتاح السوق.
- تدعيم قدرة المؤسسات على المنافسة بتخفيض التكاليف ورفع القدرة الإنتاجية وتحسين الجودة.

- تبني تكنولوجيا جديدة .
- فتح أسواق جديدة .
- زيادة الصادرات خارج المحروقات.
- إرساء وبشكل دائم توازن الموازنة العامة للدولة.

3. طرق الخوصصة :

إن أهم الطرق التي يمكن اتباعها لتنفيذ سياسة الخوصصة ، يمكن تلخيصها بما يلي:[xii]

. البيع الكلي للمشروعات العامة للقطاع الخاص.

. البيع إلى شريك إستراتيجي وذلك لتحسين الخدمة وزيادة الكفاءة الإدارية والفنية ومواكبة التطور التكنولوجي .

. استخدام عقود البناء والإدارة والتحويل أو عقود البناء والتملك والإدارة أو عقود البناء والتملك والإدارة والتحويل ، وذلك في خوصصة استثمارات البنية التحتية.

. عقود الإدارة والتشغيل في صورة امتيازات طويلة الأجل .

. البيع للأسهم في السوق المالية.

وتجدر الإشارة إلى أن الطرق والتقنيات المستعملة في عملية الخوصصة عديدة ومختلفة. هذا الاختلاف والتعدد جاءا نتيجة شمولية العملية وتعدد تجاربها وتباين أهدافها المرجوة منها في الكثير من الدول،وذلك بسبب خصوصيات كل بلد، ولاختلاف الوضعية الحقيقية التي تعيشها المؤسسات الاقتصادية، فكل طريقة أو مجموعة من الطرق تتلاءم مع ظروف ووضعية وطبيعة مؤسسة دون الأخرى .

في هذا السياق نجد أن طرق الخوصصة في الجزائر ما نصت عليه المادة 26 من الأمر رقم 01. 04 المؤرخ في 2001/08/20 ،والمتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الإقتصادية وتسييرها وخوصصتها ، على أن تنفيذ عمليات الخوصصة تتم :

- إما باللجوء إلى آليات السوق المالية (عرض في البورصة أو عرض علني للبيع بسعر محدد) .
- وإما بالمناقصات.
- وإما باللجوء إلى إجراء البيع بالتراضي بعد ترخيص مجلس مساهمات الدولة وذلك بناء على تقرير مفصل للوزير المكلف بالمساهمات.
- وإما بواسطة أي نمط آخر للخوصصة يهدف إلى ترقية مساهمات الجمهور.

4. صعوبات الخوصصة :

تعترض الخوصصة مجموعة من الصعوبات الميدانية :[xiii]

. إنها تؤدي في الغالب إلى تسريح عدد كبير من العمال في المؤسسات التي تمت خوصصتها مما يفاقم من حدة البطالة بمالها من انعكاسات اجتماعية غير مرغوبة .

. صعوبة التقييم الإقتصادي للمؤسسات في ظل غياب أسواق مالية كفؤة مما يفتح المجال للتلاعب بالمال العمومي .

و حتى يتم تطبيق الخوصصة بنجاح،هناك عدة أسس يتوجب مراعاتها وذلك بالنسبة للدول التي تتطلع إلى تبني هذه السياسة أو تلك التي لاتزال في مرحلة التطبيق ومن هذه الإجراءات والأسس توافر الشفافية وهذا ماسيتم تناوله فيمايلي :

ثالثا– دور الشفافية في تنمية ونجاح الخوصصة:

تعتبر الشفافية من أهم عناصر نجاح عملية الخوصصة لأنها تعطيها مصداقية أكبر وبالتالي تولد الثقة لدى كل الأطراف المعنية،لأن أي شك حول عملية البيع قد يسبب معارضة قوية ويؤدي إلى فشل البرنامج الإقتصادي.

وتتطلب الخوصصة وجود الشفافية على أربعة مستويات[xiv]:

أولا: يجب أن تفرض القوانين والأنظمة، المساندة لبرنامج الخوصصة وانتهاج العلنية والإنفتاح في تطبيق البرنامج.

ثانيا: يجب أن يكون اختيار المشترين علنيا، تنافسيا، ووفقا لحدود الصلاحيات ومعايير الإختيار المعلن عنها مسبقا .

ثالثا: يجب تنفيذ الصفقات الإفرادية باستعمال إجراءت للعروض تنافسيا يعلن عنها على نطاق واسع، ومعايير اختيار واضحة وبسيطة لتقييم العروض،والكشف عن سعر المبيع وإسم الشاري ،بغية تشجيع أوسع نطاق محتمل من المشترين المحليين والأجانب على المشاركة . ومما لاريب فيه أن العروض التنافسية تساعد في رفع عائدات المبيع إلى حدها الأعلى ، وفي إبقاء ثقة الشعب باستقامة العملية.

رابعا: يجب تحديد هوية منفذي عملية الخوصصة ، أكانوا أفرادا أم مجموعات متكاملة، وتحميلهم كافة مسؤولية أعمالهم .ويجب على المسؤولين عن العمل أن يتبعوا في تنفيذ الخوصصة عمليات وإجراءات دقيقة ومفصلة ومعلنة على الجميع،كما ينبغي أن تكون لديهم مسؤوليات مؤسساتية معرفة على نحو جيد لضمان مراقبة البرنامج والإشراف عليه بأسلوب يفي بالغرض.

كذلك تعد الشفافية أحد أهم العناصر التي يجب أن يتضمنها المناخ الصالح للإستثمار والتي تتأثر بنشاط السلطات العامة ويتضح من دراسة بعض الحالات أن الشركات قد ترغب على سبيل المثال في الإستثمار في دول لايعتبر الإطار القانوني والتنظيمي لها في في صالح المستثمرين بشرط أن تحصل في

المقابل على إيضاحات معقولة فيما يتعلق بالشروط التي ستعمل في ظلها لكن على النقيض من ذلك أن هناك مستويات للشفافية يصبح مادونها غامضا ومخلا بشروط الإستثمار مما يجعل أي مستثمر يحجم عن الدخول إلى السوق أيا كانت الإغراءات المقدمة له [xv]. مما يعني أن تدني مستويات الشفافية أو الإفتقار لها (الفساد في الخوصصة) يؤثر في حصيلة مساهمة الأجانب في تنمية الخوصصة.

في هذا السياق يوضح الجدول التالي الفرص الإستثمارية الضائعة بسبب الفساد:

الجدول رقم (01) :التدفقات الإستثمارية الضائعة:

الدولة	مركزها *	فواقد الإنتاجية بسبب الفساد (%من الناتج المحلي الإجمالي)	الفاقد في التدفقات الرأسمالية بسبب الفساد (%من الناتج المحلي الإجمالي)
تشيلي	20	9,3	1,1
الإمارات العربية	29	14,4	1,9
البحرين	34	15	1,9
الأردن	37	18,9	2,3
تونس	39	19	2,3
ماليزيا	39	18,7	2,3
جنوب إفريقيا	44	20,5	2,6
جمهورية التشيك	51	21,9	2,7
البرازيل	59	23,2	2,9
مصر	77	26	3,2
المغرب	77	26	3,3
تركيا	77	26	3,3
اندنوسيا	133	30,8	3,8

*قد تحصل الدول على نفس المركز إذا كان تقديرها على المؤشر متساويا

المصدر: عطية صلاح سلطان، **مدخل مقترح لتعظيم قيمة الإستثمار الأجنبي المباشر بالعالم العربي**، أوراق ندوة وورشة عمل

الأساليب الحديثة في الإدارة المالية العامة ، القاهرة ، سبتمبر 2006 ، ص 100.

ومن خلال الجدول رقم (01) يتضح أن التشيلي احتلت المركز رقم 20 وتلاها دولة الإمارات العربية المتحدة و البحرين واندنوسيا التي قدرت الفواقد الإنتاجية فيها بحوالي 30,8 % من الناتج المحلي الإجمالي وظلت فواقد التدفقات الرأسمالية عند 3,8 %من الناتج المحلي الإجمالي فجاءت بذلك في ذيل القائمة.

وترتبط المستويات العالمية للفساد عادة بالدول ذات الدخول المنخفضة نظرا لقلة الموارد اللازمة لمحاربة الفساد ومع ذلك فإن الإستبيانات تحدد دولا فقيرة استطاعت أن تحقق تقدما في المؤشر مثل تشيلي وبتسوانا وعمان وأوروجواي.[xvi]

وتجدر الإشارة إلى أن من أبرز نجاح برامج الخصخصة في الأرجنتين وبعض دول أمريكا اللاتينية وجود شرطين أساسيين:أولا:**ضمان شفافية تنفيذ البرامج** ، وثانيا الضمان القانوني للمستثمرين.[xvii].

كثيرا ما يربط الإفتقار إلى الشفافية بالفساد في الخوصصة ، ويمكن للفساد في الخوصصة اتخاذ أشكال عديدة ، لكن هناك تدابير قانونية تستطيع الحكومات تبنيها لتخفيض الفساد إلى حده الأدنى في جميع الأشكال التي يتخذها .

و الجدول الموالي يبين أنواع الفساد في الخوصصة و توصيات لحسن التدبير

الجدول رقم (02) :أنواع الفساد في الخوصصة و توصيات لحسن التدبير

أسلوب الخوصصة	شكل الفساد المرتبط بها	توصيات لحسن التدبير
مزادات ومناقصات علنية	. عدم جعل البيع علنيا . معايير مبهمة لتقييم العروض . . تسريب معلومات عن العروض المتنافسة. . لجنة تقييم ليست ذات أهلية أو لاتتمتع بالإستقلالية.	. قواعد ومعايير للتقييم ، واضحة و غير ملتبسة ، منصفة ومعروفة علنا. . إحالة الإستشارات إلى مؤسسات دولية رفيعة المقام.
مبيعات مباشرة	. الإفتقار إلى التنافسية . . الإفتقار إلى الشفافية .	. مناقصات بسيطة . . قواعد و معايير واضحة و معروفة علنا .
مشاريع تملك الموظفين أسهم شركاتهم	. إقدام كبار المسؤولين في الإدارة و قادة النقابات على احتكار الأسهم .	. قواعد تحدد سقف المموح به من عدد الأسهم و المساهمين .

المصدر: كمال شحاتة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 46.

رابعا– شروط تطبيق الشفافية:

إن تطبيق الشفافية يتطلب ضرورة توافر شروط مسبقة لكي تستطيع تحقيق أهدافها، وهذه الشروط تتمثل في:[xviii] –

تتحقق الشفافية بتوفر المعلومات الإقتصادية الصحيحة عن مختلف جوانب النشاط الإقتصادي (العمالة،الإنتاج،الأرباح،الخسائر) لمختلف الوحدات الإقتصادية ، وأن تتوفر،أيضا المصداقية لهذه المعلومات عن طريق صدورها من جهات محايدة،وهذه مسؤولية الدولة.

وبالطبع يحتاج هذا الأمر إلى تغيرات مؤسسية،حيث ينبغي أن تتمتع أجهزة الإحصاء بالإستقلال الكامل عن الحكومة،حتى لاتعد البيانات والمعلومات من أجل الدعاية لمؤسسة أو لوزير.كما ينبغي تعديل الأحكام القانونية لتسمح بنشر مثل هذه البيانات وخصوصا أرقام الحسابات الختامية لموازنات شركات القطاع العام.ويكمل ذلك بالطبع ضرورة الإهتمام بمهن وأساليب المحاسبة والمراجعة لتؤكد للمواطنين سلامة البيانات المنشورة عن الشركات ودقتها.

بالإضافة إلى إعادة النظر في ظروف و أوضاع العاملين في القطاع العمومي ، وكذا إعطاء فصل خاص للحوافز لحالات التميز و الإبداع و الأمانة لدى الموظفين و على كافة المستويات [xix].

من البديهي أن للشفافية ثمنا ، من حيث السرعة التي يمكن فيها تطبيق الصفقات ، إذ تقتضي الشفافية أن تكون الصفقات معدة إعدادا جيدا ، ومنفذة عبر إجراءات تنافسية ، ويستحق الأمر ثمن تطبيقه ، شرط ألا يصبح الإصرار على الشفافية عذرا لعدم العمل أو لتأخيرات لا تبرر ، من الناحية الثانية ، سوف تجذب أي عملية خوصصة تطبق بشفافية إهتماما أكبر من المستثمرين المحليين و العالميين ، وتساعد على زيادة الإيرادات من عائدات المبيعات ، و إذا استعمل الوقت و الجهد المخصصان لضمانا لشفافية استعمالا جيدا ، فإنهما يكونان استثمارا في الخوصصة [xx].

خامسا . الشفافية والخوصصة في الجزائر:

رغم ترسانة القوانين والتشريعات والتغيير المستمر للأطر التنظيمية راوح مسار الخوصصة مكانه في الجزائر ، ويتضح هذا جليا عند مقارنة حصيلة الخوصصة في الجزائر بحصيلة كل من تونس والمغرب.

فقد بلغت حصيلة الخوصصة في الجزائر حوالي 1,6 مليار دولار وتعتبر هذه الحصيلة أقل ضمن دول المغرب العربي حيث احتلت المغرب المرتبة الأولى بحوالي 11 مليار دولار واحتلت تونس المرتبة الثانية ب 6,2 مليار دولار وذلك طبقا لبيانات البنك الدولي خلال الفترة (1988 . 2007)[xxi].

ويمكن تفسير النتائج السابقة إلى عدة عوائق واجهت سياسة الخصخصة في الجزائر على مستوى التطبيق، فمنها ما هو اقتصادي، ويتمثل في :مشكلة ديون المؤسسات العامة المعروضة للخوصصة، والافتقار إلى تمويل عملية الخوصصة، ومنها ما هو ذو طبيعة اجتماعية مثل :فائض العمالة، وانخفاض المستوى المعيشي أو تدنيه؛ فضلاً عن العراقيل الإدارية **والتنظيمية كغياب الشفافية في المضمون**؛ والأهم من ذلك كله ضعف السوق المالية في الجزائر، فالأسواق المالية تعدد من الأدوات المهمة التي تسمح بنجاح عملية الخوصصة[xxii].

مما سبق يتضح أن غياب الشفافية تعتبر من أحد عوائق الخوصصة في الجزائر" فسياسة الخوصصة منذ اعتمادها سنة 1989 لم تكن واضحة المعالم ولم تعرف استمرارية ،وقد تلازمت مع

البيروقراطية الإدارية والإقتصادية وعدم الوضوح في الرؤية وفي الخيارات المعتمدة ، فهناك شروط تعجيزية على المستثمرين الوطنيين والأجانب في مجال خوصصة المؤسسات إلى حد تصبح العملية عبارة عن تنازل بالمحاباة لفئة قليلة. فطرح الشروط الأولية مثل الإبقاء على العمال وعدم تغيير النشاط ومسح الديون يشكل شروطا مسبقة ورسائل سلبية لدى المستثمرين".[xxiii]

في هذا السياق وطبقا لتقرير صادر عن البنك الدولي تحت عنوان **قضايا نظام الإدارة العامة 2006**،كشف هذا التقرير أن الجزائر سجلت نقاطا ضعيفة جدا في مجال مكافحة الفساد لم تتعد نسبة 25 % و18 % في مجال إبداء الرأي والمساءلة، و43 % في مجال الفعالية الحكومية ، و26 % في مجال جودة الأطر التنظيمية، و32 % في مجال سيادة القانون،و42 % في مجال ملاءمة أنظمة السوق،في مقابل نسب أعلى من 70 % في كل هذه المجالات بالنسبة للدول المتطورة وفي مقدمتها بلدان الشمال الأوربي الغنية.[xxiv]

من جهة أخرى تعد خوصصة المؤسسات العمومية بواسطة اللجوء للبورصة من أحسن الوسائل، لضمانها الشفافية اللازمة للعملية من خلال طرح أسهمها للجمهور، مما يجعل الجهة المكلفة بالخوصصة بعيدة عن اتهامها بالقيام بصفقات مشبوهة لصالح أطراف معينة، فضلا عن خلق منافسة كبيرة على أسهم المؤسسات، مما ينعكس على سعر تنازلها بالإيجاب ، وبذلك يكون المكلفون بالخوصصة في منأى من اتهامهم بتبديد موارد الدولة. كما أن هذا الإجراء يتيح لهذه الأخيرة الحصول على نقود جاهزة تسمح لها بتحقيق أهدافها.

في هذا الصدد نجد أن الأمر 01 . 04 [xxv]قد نص على الخوصصة من خلال السوق المالية ، غير أنه لايكفي وجود نص لإعتماد الأسواق المالية،إذ لابد أن تكون هذه الأسواق نفسها فاعلة وقادرة على جذب رؤوس الأموال. فقد فشلت برامج الخوصصة وفتح رأس المال عن طريق البورصة،سواء البرنامج الأول "لأويحي" بخوصصة 20 مؤسسة أو مشروع إدخال 11 مؤسسة للبورصة منذ 2006.

إن أداء بورصة الجزائر سواءا عمليات الخوصصة أو تعبئة الإدخار وتوسيع خيارات التمويل أمام الشركات يعتبر ضعيفا إذ أن حجم المعاملات فيها لسنة 2005 لم يتعد مستوى 0.04 مليار دولار[xxvi].ومن خلال دراسات قام بها خبراء وباحثون جزائريون (جبار،2004) حول كفاءة البورصة الجزائرية تبين للباحث أن هناك غموض في مدى تأثير المعلومات على الأسعار ودراسة مواقف عينة من المساهمين من جملة المعطيات الإفتراضية والفعلية التي حدثت في شركتهم وقد أدى التحليل إلي اكتشاف عدم الرشادة بالنسبة للمستثمر وغياب الثقافة المالية لديه وعدم استجابة الأسعار للمعلومات ولا كفاءة كل من سوق المعلومات وتوزيع الموارد المتاحة مما انعكس سلبا على كفاءة السوق ككل[xxvii].

الخاتمة :

لاشك في أن للشفافية دور أساسيا ومحوريا في نجاح وتنمية برامج الخصخصة من خلال إعطائها المصداقية اللازمة وتوفير الثقة بين الأطراف المقبلين على شراء ممتلكات الدولة وكذا فسح المجال للأجانب للمشاركة في تنمية الخوصصة من خلال توفير المناخ الملائم للإستثمار الذي يعتبر توفير الشفافية فيه أحد ركائزه الأساسية.غير أن تطبيق الشفافية لتحقيق هدف نجاح وتنمية الخوصصة يتطلب توفير معطيات إقتصادية دقيقة ناتجة عن جهاز إحصاء مستقل غير خاضع لجهة سياسية معينة تسخره لخدمة مصالحها الشخصية من خلال تضليل تلك المعطيات،وكذا نشر هذه المعطيات الإقتصادية بصفة دورية ، ومحاربة الفساد خاصة الرشوة منه.

وتبقى حصيلة الخوصصة في الجزائر متواضعة خصوصا إذا ما قورنت بحصيلة الخوصصة في كل من المغرب وتونس ويرجع ذلك إلى وجود العديد من المعوقات التي تعترض مسار الخوصصة في الجزائر. ويعد الإفتقار إلى الشفافية أحد هذه المعوقات، فقد تميز مسار الخوصصة في الجزائر بعدم وضوح المعالم والبيروقراطية والشروط المسبقة مما أعطى إشارات سلبية لدى المستثمرين المقبلين على مؤسسات الدولة . ضف إلى ذلك ضف أداء البورصة في مجال الخوصصة ، كل ذلك جعل برنامج الخوصصة في الجزائر يتميز بعدم توافر الشفافية مما ساهم في تواضع النتائج.

و بناءا على النتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح التوصيات التالية :

1. **إعادة تأهيل وإصلاح الإدارة الجزائرية**:ويعتبر هذا من أصعب المهام لأنه يمس بالدرجة الأولى الإنسان وما يتميز به من إختلاف طريقة التفكير والصفات،عن طريق:

- التكوين الفعال للإداريين.
- تبسيط التشريعات وإضفاء الشفافية على المعاملات.
- زيادة الوعي القانوني لدى المواطنين.
- رفع أجور الإداريين إلى مستوى الوظائف المشابهة في القطاع الخاص.
- فرض عقوبات شديدة على الإداريين المرتشين.

2. ضرورة إرساء ثقافة البورصة خاصة في أوساط الأفراد من خلال إنشاء وسائل إعلام متخصصة وكذا إنشاء وتفعيل صناديق الاستثمار ، مكاتب الاستشارة (المحللين الماليين) وتبني وتفعيل كل ما يصطلح عليه بصناعة السوق.

الهوامش والمراجع:

[i] أحمد عارف العساف ، **سياسة الخصخصة و أثرها على البطالة و الأمن الوظيفي العمومي** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 7 ، 2006، ص 140.

[ii]. هيثم عبد القادر الجنابي ،**اتجاهات و طرق تحويل الملكية العامة إلى الخاصة و متطلبات الخصخصة في العراق** ، العنوان الإلكتروني :www.alamadapaper.net، تاريخ الإطلاع :2011/3/28.

[iii]– سعيد علي الراشدي،**الإدارة بالشفافية**،دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع،عمان، ط1، 2007،ص15.

[iv]. الجريدة الرسمية الجزائرية ،العدد 19 ، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009 ، ص 90.

[v]. المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، **مناخ الإستثمار في الدول العربية**، 2005، ص 72.

[vi]عبد المنعم حسن الشافعي ،**مناقشة لخيارات التخصيصية ومتطلبات الإقتصاديات التي في طور النمو**،مجلة الإداري،العدد63، سلطنة عمان 1995،ص 131.

[vii]. سوزان أحمد أبو راية ،**الخصخصة**،كتاب الأهرام الإقتصادي ،مكتبة الأهرام للبحث العلمي ،العدد142، القاهرة نوفمبر 1999،ص 05.

[viii]رفعت عبد الحليم الفاعوري،هاشم جميل محمد حمد،**خصخصة شركات الكهرباء الأردنية :دراسة ميدانية لإتجاهات مديري إداراتها**،مجلة الإدارة العامة ،المملكة العربية السعودية ،المجلد الواحد والأربعون،العدد الأول ،أبريل 2001، ص 172.

[ix]. الأمر رقم 01. 04 بتاريخ 20 أوت 2001 ، يتعلق بتنظيم وتسيير وخوصصة المؤسسات، جريدة رسمية رقم 62 لسنة 2001 ، صفحة 4.

[x]– فالح أبو عمارية،**الخصخصة وتأثيراتها الإقتصادية**، دار أسامة للنشر والتوزيع،عمان،2007،ص ص 18-19.

[xi]. وزارة الصناعة وترقية الإستثمارات : **الخوصصة** : المنشور على الموقع :.www . mipi.dz ، تاريخ الإطلاع : 6.10 . 2008.

[xii]. محمد احمد الطراونة ، **التخاصية والكفاءة الإدارية : دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية الأردنية** ، مجلة دراسات ، العلوم الإدارية ، المجلة 27 – العدد 01 – الجامعة الأردنية ، الأردن ، 2000 ، ص 142.

[xiii]. عبد المجيد قدي ، **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية " دراسة تحليلية تقييمية "** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005، ص ص 240 . 241.

[xiv]. كمال شحاتة ، **عبر من الخوصصة ، خواطر برسم الدول العربية** ، برنامج الأمم المتحدة ، 2002 ، ص 26، العنوان الإلكتروني:

arabstates.undp.org/contents/file/lessonssinprivatizationarabicpdf:

[xv]– مروة أحمد، عفت البهي،**الإستثمار الأجنبي المباشر في خدمة التنمية**،مجلة التنمية الإدارية،العدد 116، يوليو 2007،ص 24 .

[xvi]. عطية صلاح سلطان ، **مرجع سبق ذكره**، ص 100.

[xvii]– حسان خضر،**خصخصة البنية التحتية**، سلسلة جسر التنمية،العدد الثامن عشر،السنة الثانية ، يونيو/حزيران 2003، ص18

[xviii]– المرسي سيد حجازي،**الخصخصة:إعادة ترتيب دور الدولة ودور القطاع الخاص**،الدار الجامعية للطباعة والنشر،الإسكندرية ، ص ص 111-112.

[xix]زيد منير عبوي ، **الخصخصة في الإدارة العامة** ، دار دجلة ، عمان ، 2006 ، ص ص 32 . 33 .

[xx]. كمال شحاتة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 46 . 47.

[xxi]. نبيل حشاد، **تقييم تجارب الخصخصة في الدول العربية**، مطبعة الطلائع ،الشركة العربية الدولية ،القاهرة . 2009ص 197.

[xxii]. الداوي الشيخ ، **الإصصلاحات الإقتصادية في الجزائر و إشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة** ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية –المجلد – 25 العدد الثاني،2009 ، ص ص 2120.

[xxiii]. جريدة الخبر ، **الخوصصة قرار إقتصادي يحتاج للشفافية**، عدد 5408 ، 25 أوت 2008 ، ص 05.

[xxiv]. جريدة أخبار الأسبوع، الجزائر،العدد240، 20-26 سبتمبر 2006،ص 09.

[xxv]. الأمر رقم 01. 04 بتاريخ 20 أوت 2001 ، يتعلق بتنظيم وتسيير وخوصصة المؤسسات، جريدة رسمية رقم 62 لسنة 2004.

[xxvi]– مجلة دليل المستثمر العربي،**الجزائر ملتقى الإستثمار العربي** ، عدد خاص بالملتقى العاشر لمجتمع الأعمال العربي في الجزائر ، 2006 ، ،ص 42.

[xxvii]– الأخضر أبوعلاء العزي ، غالم جلطي ، **الحكم الرشيد وخوصصة المؤسسات (إشارة إلى واقع الإقتصاد الوطني و المؤسسة الجزائرية)** ، مجلة علوم إنسانية ، السنة الثالثة ، العدد 27 ، مارس 2006 ،ص 16.